S/PV.6986

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٨٦**

الثلاثاء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد منير
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد جيانغ هوا
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيد مايس
	المغرب	السيد بوشعرة
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1337260 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن التي تحضرها زميلتنا سوزان رايس، التي تولت مهام ممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة على مدى الأربع سنوات ونصف الماضية، أود بهذه المناسبة أن أقول – باسم جميع أعضاء مجلس الأمن – إننا نعرب عن عميق تقديرنا لإسهاماتها الهائلة في عمل المجلس خلال تلك الفترة. وباسمنا جميعا، أتمنى لها التوفيق في منصبها الجديد بصفتها مستشارة للأمن القومي. ولأنها قد تكون أول مستشارة للأمن القومي لبلدها تتلقى تعليمها في جامعة أكسفورد، فهي بالتأكيد مؤهلة للغاية لتولي ذلك المنصب ونتمنى لها التوفيق فيه.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوسكار فرنانديث – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فرنانديث – تارانكو.

السيد فرنانديث – تارانكو (تكلم بالإنكليزية): في حين لا تزال المأساة الإنسانية في سوريا مستمرة، فإن المنطقة بأسرها تشعر بآثارها، ويقع الجزء الأكبر من أثرها الإنساني على الأردن ولبنان بوصفهما من الدول المجاورة لسوريا. وعلى الرغم من ذلك، فليس ثمة قرار يلوح في الأفق بشأنها حتى الآن.

وفي وقت سابق من هذا الشهر توصّل زعماء مجموعة الدول الثماني إلى تفاهم بشأن التوصل إلى حل سياسي في سوريا، وتعهدوا بإقناع الجانبين السوريين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. وكرر الأمين العام استعداده لعقد مؤتمر جنيف بشأن سوريا في أقرب وقت ممكن. ورحب فضلا عن ذلك بالإعلان عن تبرعات إضافية بقيمة ١,٥ مليار دولار من المساعدات الإنسانية، وذلك أمر بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح.

في اليوم نفسه، شدد الأمين العام –في رسالته الموجهة إلى الاجتماع الدولي في بيجين بشأن دعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني – على أن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وكفالة التوصل إلى حل الدولتين ليسا أقل إلحاحا. وتجعل الاضطرابات الإقليمية الحالية من الضروري للغاية البناء على الفرصة التي أتاحتها الحملة الدبلوماسية من جانب الولايات المتحدة، وخلق الزخم الإيجابي المؤدي نحو تحقيق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، الأمر الذي من شأنه أن يوفر أفقا لتحقيق الاستقرار وفتح كوة للأمل للمنطقة بأسرها. ومع ذلك، فإنه لا توجد حتى الآن سوى بضعة مؤشرات مشجعة على احتمالات كسر الجمود. وما فتئت الأمم المتحدة تشير على نحو مستمر إلى المخاطر التي تنطوي عليها إطالة أمد الجمود وإلى النتائج المترتبة على التقاعس عن العمل.

لقد رحبت الأمم المتحدة بعودة الولايات المتحدة إلى المشاركة في تلك العملية بعزم. وفي آذار/مارس أكد رئيس الولايات المتحدة أن السلام ضروري وعادل ويمكن تحقيقه. وبصفتنا المجتمع الدولي، فإنه تقع على عاتقنا مسؤولية كبيرة إزاء تحويل تلك الإمكانية إلى واقع ملموس. وتوفر جولات وزير الخارجية كيري العديدة – إذ أعلن أنه سيزور القدس والمنطقة للمرة الخامسة هذا الأسبوع – الفرصة الحقيقية الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٠ لبذل جهود جادة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وفي حين تعتبر

مشاركة الولايات المتحدة أمرا أساسيا، فنحن مقتنعون بضرورة المشاركة الإقليمية والدولية على نطاق أوسع لدعم أي جهود مبذولة من أجل السلام. ونرحب أيضا بتأكيد الاستعداد مجددا من جانب الدول العربية لإحياء مبادرة السلام العربية. ونأمل أن تستجيب الحكومة الإسرائيلية بشكل إيجابي.

غير أن كلا الطرفين بحاجة إلى مشاركة أكبر في المفاوضات بوصفها السبيل الوحيد لتحقيق حل الدولتين. ويجب أن يكون هناك إطار موضوعي ويتم إعداده بطريقة جيدة، علاوة على وضع جدول زمني موثوق به كي تكون هناك فرصة لنجاح المحادثات. ولا مناص أيضا من توفر بيئة مواتية في الميدان، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لبناء الثقة. ومع ذلك، وفي حين أن هناك حاجة ملحة إلى إحراز تقدم ملموس، فإن من شأن الإسراع بعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، دون توفر الإطار اللازم لذلك، واستعداد كليهما للتوصل إلى اتفاق، أن يسفر عن نتائج عكسية. وليس ثمة حاجة إلى البيانات غير المجدية فيما يتعلق بآفاق حل الدولتين. بل إن إحراز التقدم يتطلب التزامات سياسية جادة من كلا الزعيمين – رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس – اللذين ينبغي أن يظهرا حنكة سياسية وأن يعترف كلاهما بالآخر شريكا له من أجل التفاوض والوصول أخيرا إلى حل الدولتين باعتباره رؤية وافق كلاهما عليها. ومهما يكن ضيق الكوة المتاحة الآن، فإنه ينبغي ألا تضيع الفرصة الحالية.

وقد شهد القيد الفعلي المفروض على الاستيطان والذي تمت مراعاته بالفعل في وقت سابق، علامات انفراط في موسم هذا الربيع. فقد ساور شعور خاص بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن التخطيط لإنشاء مئات الوحدات السكنية في مستوطنة إيتمار –التي تقع في عمق الضفة الغربية – قد تقدم نحو المرحلة التالية، كما هو الحال في بؤرة بروخين الاستيطانية أيضا. ونلاحظ أيضا مع الشعور بخيبة الأمل أنه وفقا للبيانات الصادرة عن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء كانت هناك ٨٦٥ وحدة سكنية شرع في بنائها في المستوطنات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٧٦ في المائة بالمقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٢ – وهو الرقم الافتراضي لسبع سنوات. وتلك قرارات غير مجدية ومن شأنها أن تقوض إحراز التقدم نحو تحقيق حل الدولتين. ولا يزال الأمين العام يكرر التأكيد على أن النشاط الاستيطاني غير شرعي، ويدعو إسرائيل إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وخريطة الطريق.

لقد أدت اليمين الدستورية حكومة فلسطينية جديدة في ٦ حزيران/يونيه تحت قيادة رامي حمد الله، على أن تواصل إدارة شؤون الدولة إلى حين تشكيل حكومة توافق وطني. ومع ذلك، ففي إشارة واضحة إلى وجود خلافات بشأن بعض الصلاحيات، قدّم رئيس الوزراء حمد الله استقالته في ٢٠ حزيران/يونيه غير أنه بقي من أجل تصريف الأعمال إلى حين تعيين خلف له. ومن شأن ذلك أن يخلق حالة جديدة من عدم اليقين بالنسبة لحكومة لا تزال تعوّل إلى حد كبير على الدعم الدولي، وتواجه فترة حرجة في المستقبل. وتتطلع الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل مع حكومة فلسطين، ومع الرئيس عباس في إطار دعمها لخطة بناء الدولة وللجهود الجارية الرامية إلى استئناف مفاوضات سلام مجدية. ولا يزال استمرار بقاء السلطة الفلسطينية يمثل اهتماما أساسيا بالنسبة للأمم المتحدة.

و في ذلك الصدد، فإن مجموع الدين الحكومي للسلطة الفلسطينية البالغ قدره ٤,٢ بليون دولار، وعجزها المالي البالغ ٦١٢ مليون دولار بحلول نهاية أيار/مايو يعتبران أحد العوامل الرئيسية المثيرة للقلق. وفي المقابل، فقد انخفض الدعم المقدم من المانحين على مدى السنوات الماضية، ويساور الأمم المتحدة القلق إزاء تخفيضات إضافية محتملة لذلك الدعم. ويكتسي التمويل المستمر من قبل الجهات المانحة أهمية بالغة كي تتمكن الحكومة الفلسطينية من تشديد سياساتها المالية بطريقة لا تلحق الضرر بالقطاع الخاص أو بالإنفاق الاجتماعي الضروري.

لقد عقدت اجتماعات هامة خلال اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي المعقود في البحر الميت في الأردن الشهر الماضي، وعلى هامشه أيضا. وكشف النقاب عن ”المبادرة المعنية بكسر الجمود“ التي نرحب بها بوصفها تعبيرا جادا من قبل كبار قادة الأعمال ذوي النفوذ والرأي العام من كلا الجانبين عن رغبتهم في التوصل إلى حل الدولتين، فضلا عن كونها نداء عاجلا إلى قادتهم من أجل تحقيقها الآن. وأعلن الوزير كيري في الحدث نفسه، عن مبادرة على نطاق واسع تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر الاستثمار الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتلك مؤشرات تبعث على الأمل. ومع ذلك، فإن من المهم للغاية إحراز تقدم على المسار السياسي، إذ أنه يستحيل دون ذلك مواصلة النمو في حين يصبح الاستثمار الخاص هدفا بعيد المنال، في ذات الوقت الذي يصعب فيه الحفاظ على الإنجازات الفلسطينية التي تحققت في مجال خطة بناء الدولة.

ولا تزال الأمم المتحدة تقدم المساعدة اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتنموية للفلسطينيين في المنطقة (ج) التي يؤدي فيها رفع القيود الإسرائيلية المفروضة على تنقّل الفلسطينيين والوصول إلى الأراضي والمياه، والتخطيط إلى تحرير إمكانات النمو. ونواصل إشراك الحكومة الإسرائيلية في سلسلة من مشاريع البنية التحتية في المنطقة (ج). ونواصل عملية تعنى بتوفير التمويل اللازم للأعمال التي تدعم القطاع الزراعي. ومن أجل تلبية الاحتياجات التنموية في المنطقة (ج) بطريقة أكثر فعالية، فلا بد من أن توافق السلطات الإسرائيلية على الـ ٣٢ التي قدمت من أجل الموافقة عليها، علما بأن البعض منها قد ظلت معلقة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

ولا تزال التوترات الميدانية في تصاعد مستمر أيضا. فقد استمرت أعمال العنف بين الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية. وأصيب ما مجموعه خمسة فلسطينيين، بينهم امرأة واحدة، جراء اعتداءات المستوطنين، في حين أصيب ستة مستوطنين، بينهم أربع نساء، جراء الرشق بالحجارة الفلسطينية. وأطلقت النار على حافلة إسرائيلية بالأمس بالقرب من نابلس، دون أن تسفر عن وقوع أي إصابات. وشهدت أعمال عنف المستوطنين ضد ممتلكات الفلسطينيين تحت ما يسمى بهجمات ”دفع الثمن“ أيضا ارتفاعا حادا، الأمر الذي أسفر عن إلحاق أضرار مادية على نطاق واسع. واستهدفت تلك الهجمات أيضا مواقع مسيحية، بما في ذلك دير رقاد العذراء (Dormition Abbey) في القدس والمقبرة الأرثوذكسية في يافا.

وأبلغ خلال ١٤ و ١٦ حزيران/يونيه عن ضرب وإصابة ثلاث نساء فلسطينيات في القدس الغربية على يد نشطاء اليمين الإسرائيلي، بمن فيهن امرأة تبلغ من العمر ٧٥ عاما. وفي ١٧ حزيران/يونيه ثقبت إطارات ٢٨ سيارة في أبو غوش – قرية في إسرائيل يسكنها أيضا مواطنون عرب في إسرائيل، في حين رسمت شعارات عنصرية على الجدران. وقد احتج رئيس الوزراء نتنياهو علنا على تلك الأعمال، لكونها تتعارض مع الوصايا اليهودية وقيم شعب إسرائيل. وقبل ذلك بيوم، عززت الحكومة الإسرائيلية قدرات الدولة على إنفاذ القانون من أجل مكافحة اعتداءات ”دفع الثمن“ عبر تسمية مرتكبيها بأنهم ”جماعة غير مشروعة“.

ومن المأمول فيه أن يسهم هذا الإجراء في منع هذه الهجمات، التي يجب ألا تمر دون عقاب.

ظلت الحالة الأمنية مماثلة للفترة المشمولة بالتقرير السابق، واستمر التنسيق الأمني بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية رغم بعض المواجهات. نفذت قوات الأمن الإسرائيلية ما مجموعه ٤٥٧ عملية تفتيش واعتقال في الضفة الغربية المحتلة، مما أدى إلى إصابة ١٦٢ فلسطينيا، منهم ٥٨ طفلا وثماني نساء. كما أصيب اثنان من أفراد قوات الأمن

الإسرائيلية. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية ٤٥٥ فلسطينيا، بما في ذلك عضو بالمجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة حماس في رام الله في ٦ حزيران/يونيه. وفي ١١ حزيران/يونيه، قال رئيس الوزراء نتنياهو إن إسرائيل قد أحبطت خمس هجمات انتحارية منذ بداية العام.

ونجمت أغلبية الإصابات عن الاشتباكات التي وقعت خلال الاحتجاجات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك ضد الجدار الفاصل، الذي ينحرف عن الخط الأخضر في مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية (A/ES -10/273). واستمر هدم الممتلكات الفلسطينية في المنطقة جيم والقدس الشرقية، وإن كان بمعدل أبطأ، مع هدم ما مجموعه ٢٤ مبنى، مما أدي إلى تشريد ٥٥ فلسطينيا، منهم ٢٣ طفلا.

وعاد هدوء نسبي إلى غزة هذا الشهر، إلى أن تبدد في ليلة ٢٣ حزيران/يونيه عندما أطلقت ستة صواريخ من غزة على إسرائيل، أفادت الأنباء بأن حركة الجهاد الإسلامي أطلقتها. واعترض نظام القبة الحديدية للدفاع بالقذائف اثنين، وسقطت أربعة صواريخ في جنوب إسرائيل دون التسبب في وقوع إصابات أو أضرار. وردا على ذلك، شنت إسرائيل ثلاث غارات جوية على غزة يوم أمس، استهدفت مواقع يزعم أنها ترتبط بمخازن للأسلحة وإطلاق الصواريخ، دون إيقاع خسائر. كما أغلقت إسرائيل معبري كيريم شالوم وإيريز أمام الفلسطينيين. نحن ندين إطلاق الصواريخ على المناطق المدنية ونحث إسرائيل على ضبط النفس. على الجميع التقيد بالتزاماته بموجب القانون الإنساني الدولي بحماية المدنيين.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات في غزة. ويشمل هذا قلقنا البالغ إزاء أربعة أحكام بالإعدام أصدرتها المحاكم العسكرية في غزة، في الفترة بين ٩ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيه، وعمليتي الإعدام اللتين نفذتا في ٢٢ حزيران/يونيه، خارج الإطار القانوني الفلسطيني. وندعو سلطات الأمر الواقع في غزة إلى الامتناع عن تنفيذ المزيد من عمليات الإعدام.

وعلى الرغم من جهودنا الجارية، يتعين للأسف أن نبلغ عن المزيد من انتهاك الحريات في غزة، وهي العوائق المتزايدة أمام العمليات الإنسانية. وإلى جانب الطلبات الضريبية غير المناسبة، فرضت سلطات الأمر الواقع في الآونة الأخيرة قيودا على خروج الموظفين الفلسطينيين التابعين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات، إلى حد أن بعض الموظفين لا يستطيعون مغادرة غزة. وندعو سلطات الأمر الواقع إلى إلغاء هذه القيود، ونأمل أن يتسنى التوصل إلى حل بسرعة.

تعوق هذه التدابير تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها إلى الفلسطينيين، شأنها شأن استمرار العنف. إن الطريق الوحيد إلى الأمام هو التنفيذ الكامل لتفاهم وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر برعاية مصرية، الذي يدعو إلى الهدوء والرفع الكامل للحصار. ونحث الطرفين على التقيد بشروطه للحفاظ على التقدم المحرز وعلى آفاق التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولا تزال أهدافنا المباشرة تشمل تمديد حدود مناطق صيد الأسماك إلى ما لا يقل عن ثمانية أميال بحرية، والسماح بدخول مواد البناء، والسماح بالتصدير إلى إسرائيل والتحويلات من غزة إلى الضفة الغربية، بينما نواصل تنفيذ برامج ضخمة لتلبية الاحتياجات الملحة.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن النتائج الأولية لدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية المشتركة تشير إلى أن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على حوالي ١,٦ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنه ازداد ليشمل ٣٤ في المائة من الأسر المعيشية في عام ٢٠١٢.

وفي ظل هذا الوضع المثير للقلق، أود رغم ذلك أن أسلط الضوء على لحظة سرور رفعت الروح المعنوية للفلسطينيين في

الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، عندما فاز لاجئ شاب من غزة في ٢٢ حزيران/يونيه، محمد عساف، بمسابقة برنامج المواهب الفنية التلفزيوني آراب أيدول، التي تابعها الملايين في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وبعد فوزه بالمسابقة، عين عساف سفيرا للمساعي الحميدة لدى الفلسطينيين في الشتات من جانب الرئيس عباس، وأول سفير شباب إقليمي للاجئين الفلسطينيين من جانب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وأنتقل إلى سوريا، أودأن أشدد على أن الحالة العامة ما زالت تتدهور جراء استمرار المواجهة العسكرية العنيفة. أعطت المشاركة المباشرة من جانب مقاتلي حزب الله داخل سوريا زخما جديدا للنهج العسكري للحكومة السورية وأسهمت في إثارة التوترات الطائفية والسياسية في جميع أنحاء المنطقة. ولا تعد التصريحات بزيادة الدعم العسكري المقدم إلى الجانبين في الصراع إلا بمزيد من التصعيد. لقد أكد الأمين العام مرارا معارضته لنقل الأسلحة والمقاتلين إلى أي من الجانبين في سوريا.

وفي غضون ذلك، يلحق الصراع خسائر فادحة بالسكان المدنيين في سوريا. أبلغ عن مقتل أكثر من ٠٠٠ ٩٣ شخص. يواصل المدنيون الفرار إلى البلدان المجاورة والإقليمية، حيث يقترب الآن عدد اللاجئين من ١,٧ مليون. وتقدر وكالات الأمم المتحدة أن هناك أكثر من ٦,٨ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية داخل سوريا، بما في ذلك أكثر من ٣ ملايين طفل. ولا تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تثير بالغ القلق. فر أكثر من ٠٠٠ ٦٠ شخص إلى لبنان والأردن المجاورين. ثمة احتياجات عاجلة في جميع قطاعات المساعدة الإنسانية.

واصلت لجنة التحقيق المستقلة توثيق انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأكدت مجددا في تقريرها المؤرخ ٤ حزيران/يونيه (A/HRC/23 /58) أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مستمرة بلا هوادة.

يصر الأمين العام على أنه ليس هناك حل عسكري للصراع. الحل السياسي هو الوسيلة الوحيدة لوضع حد للعنف ولمعاناة الشعب السوري. يواصل الأمين العام العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية للاستفادة من الفرصة الدبلوماسية التي أتاحها التفاهم الذي تم التوصل إليه بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري في ٧ أيار/مايو في موسكو. وفي هذا السياق، يستكشف الممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان السبل الكفيلة بضمان نجاح مؤتمر جنيف بشأن سوريا، الذي سيتيح للأطراف السورية أن تقرر معا التنفيذ الكامل لبيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتحقيقا لهذا، اجتمعا مع ممثلي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في جنيف اليوم.

وفي ما يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، لا تزال بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية غير قادرة حتى الآن على القيام ببعثتها لتقصي الحقائق بسبب عدم السماح بالدخول من جانب الحكومة السورية. ووجهت الدول الأعضاء انتباه الأمين العام إلى عدة ادعاءات أخرى باستخدام الأسلحة الكيميائية. وستواصل البعثة رصد التطورات وجمع المعلومات المتاحة. قام رئيس البعثة، أكي سيلتسرام، بزيارة بعض العواصم، ويبحث الآن عن خيارات أخرى لأنشطة تقصي الحقائق خارج سوريا، بما في ذلك في الدول المجاورة.

وأحيط المجلس علما بالتفصيل في الأسبوع الماضي بشأن الحالة المتوترة السائدة في ما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان، التي نواصل رصدها مع القلق. لقد

طلبنا مرارا وقف جميع انتهاكات اتفاق فض الاشتباك وحثثنا الطرفين على التقيد بالتزاماتهما. ولا نزال ملتزمين تماما بولاية القوة ونبحث بنشاط عن بديل للقوات النمساوية الراحلة.

كان الأثر السلبي للصراع في سوريا على لبنان أشد وضوحا في الأسابيع الأخيرة. في ٢٥ أيار/مايو، أقر الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بدور حزب الله في القتال إلى جانب الحكومة في سوريا، في حين تفيد التقارير أيضا بأن عناصر لبنانية أخرى تقدم الدعم إلى الجانب الآخر. كما أفادت التقارير بأن مقاتلين من بلدان أخرى يشاركون في الصراع. إن التهديدات بالانتقام من عناصر المعارضة السورية والدعوات من جانب الشيوخ السلفيين اللبنانيين بالجهاد في سوريا تبرز الخطر الحقيقي الماثل في التهديد بامتداد الصراع السوري إلى لبنان.

وكرر الرئيس سليمان تأكيد دعوته إلى جميع الأطراف المعنية للانضمام إلى إعلان بعبدا. وقد أعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء تزايد مشاركة حزب الله في أعمال القتال في سوريا، وكرر تأكيد أهمية أن يحول جميع الزعماء اللبنانيين من انتشار الصراع في لبنان وأن يلتزموا بإعلان بعبدا، بوصف ذلك ضروريا لاستقرار لبنان وأمنه. في ٢٠ حزيران/يونيه، دعا الرئيس سليمان إلى عودة مقاتلي حزب الله إلى لبنان.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إطلاق أكثر من ٦٠ قذيفة وصاروخا من سوريا على لبنان، مما أدى إلى مقتل شخص واحد وعشرات الجرحى. في ٢٦ أيار/مايو، أطلق صاروخان على الأحياء الشيعية في ضواحي بيروت الجنوبية، مما أسفر عن جرح أربعة أشخاص. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أطلق صاروخ آخر على قضاء عاليه جنوب بيروت. في ٥ و ١٢ حزيران/يونيه، أطلقت طائرات هليكوبتر للجيش السوري قذائف على منطقة عرسال في لبنان. وقالت القوات المسلحة اللبنانية أن وحداتها في المنطقة اتخذت التدابير الدفاعية اللازمة للرد فورا على أي انتهاكات أخرى. في ١٨ حزيران/يونيه، وفي رسالة إحالة إلى رئيس مجلس الأمن، احتج الرئيس سليمان على انتهاك الأطراف السورية المتصارعة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

واستمر العنف في طرابلس، الذي كان قد بدأ في ١٩ أيار/مايو، مما أدى إلى مقتل ٣٦ شخصا، بمن فيهم عنصران من الجيش، وجرح ٢٠٠ آخرين. إن حدة التوترات في شمال وادي البقاع مرتفعة، حيث وقعت هجمات وصدامات يومي ٢٧ أيار/مايو و ٦ حزيران/يونيه أسفرت عن مقتل جنديين لبنانيين واثنين من المسلحين. وأسفرت الهجمات في عرسال التي وقعت يومي ١١ و ١٦ حزيران/يونيه عن خمس وفيات. وفي تطور خطير، اندلع العنف أيضا في مدينة صيدا في الجنوب، حيث وقعت اشتباكات مسلحة يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ا بين أنصار أحد رجال الدين السلفيين والقوات المسلحة اللبنانية وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١٦ جنديا وجرح ١٥ آخرين. ويشمل ذلك مقتل جنديين على الأقل في هجوم ذي صلة على نقاط تفتيش للجيش على مداخل مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين خارج صيدا. ودان الأمين العام الهجمات على القوات المسلحة اللبنانية، مشددا على أهمية الاحترام الكامل لسلطة الدولة ومؤسساتها، ولا سيما القوات المسلحة اللبنانية، تحت قيادة الرئيس سليمان. كما ذكر جميع الأطراف المعنية في لبنان بمسؤوليتها من أجل تجنب نشوب الصراعات وبالتمسك بمبادئ الاحترام المتبادل والتعايش.

في ٣١ أيار/مايو، صوتت أغلبية البرلمان، من الكتلتين السياسيتين، لصالح تمديد ولايته لمدة ١٧ شهرا، مؤجلة بذلك الانتخابات التي كان من المزمع إجراؤها في ١٦ حزيران/يونيه حتى تاريخ يجري تحديده قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتم الدفع بطعون أمام المجلس الدستوري، ولكن بسببعدم اكتمال النصاب لم يتمكن المجلس من النظر فيها. ولذلك تم تثبيت تمديد ولاية البرلمان. ولذلك ويستأنف رئيس الوزراء المكلف تمام سلام المشاورات الرامية إلى تشكيل حكومة جديدة.

وبقيت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) على طول الخط الأزرق هادئة بصورة عامة ولكن هشة. تمكنت قوة الأمم المتحدة السيطرة على بعض التوتر بين لبنانيين مدنيين وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي على طول منطقة نهري الحاصباني/الوزاني واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني يوميا تقريبا وازدادت في بعض الحالات، لا سيما في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو.

يشهد الشرق الأوسط أياما خطيرة ومأساوية حيث ويلات الحرب تفتك بالأرواح وتدفن الآمال. وهي فترة اختبار للأمم المتحدة كما تخضع قدرتنا الجماعية على التمسك بقيم ومبادئ الميثاق لاختبار صعب. ولكن مهما كانت صعوبة المهمة، فلا يمكن لمجلس الأمن والأمم المتحدة عموما التخلي أو إتاحة المجال للشعور بالعجز أن يقوض إحساسنا بالمسؤولية. ومن الممكن حل الصراعات وإيجاد سبيل للتعايش السلمي والاحترام المتبادل للجميع. ولكنه يتطلب شجاعة وتوافقات متبادلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وليس بالحرب أو العنف. وهذا صحيح في سوريا، كما يصح في المناطق الأخرى. ومن الأهمية بمكان أن نعمل جميعا بروح المسؤولية ونسهم في عكس مسار الديناميات السلبية في المنطقة. الوضع الراهن للصراع بدون حل وللاحتلال الذي طال أمده للضفة الغربية وغزة هو السبب في الكثير من المعاناة على الجانب الفلسطيني، لكنه ليس جيدا لإسرائيل أيضا. نحن في الأمم المتحدة مقتنعون أيما اقتناع بأن تحقيق حل الدولتين، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإنهاء الصراع، على النحو المتوخى في قرارات المجلس ذات الصلة، تصب في المصالح الفضلى للإسرائيليين والفلسطينيين. وأمام القادة خيار يحددونه، ومسؤولية تجاه شعوبهم وأجيالهم المقبلة. ستواصل الأمم المتحدة بذل كل ما في وسعها للمساعدة في تحقيق السلام وإعمال جميع الحقوق المشروعة للناس كافة في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيرناندیث – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.